

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

### اختتام المباحث حول التصوير الثالث

ستختسم اليوم النقطة النهاية حول الصورة الثالثة فإن المحقق الثاني قد تبرأً عن وجوب الأكثر عبر «التوسيط في التنجيز و التفكيك في التنجيز» فهتف بأن الصلاة ستتنجز بجهة توفر الوضوء و لا تتنجز بجهة غيره و حيث لم تتنجز من هذا البعد فسنترأً عن وجوبها ثم استنتج لزوم الوضوء على أية تقدير، فقد نصّ قائلاً:

«ولكن الأقوى وجوبه (الوضوء غريباً) لأن المقام يكون من «التوسيط في التنجيز» (أي قد تنجز من بعد و لم يتنجز من بعد آخر وبالتالي سيعذر متواضطاً التنجيز) الذي عليه ينتهي جريان البراءة في الأقل و الأكثر الارتباطي (أي في الشق الذي لم يتنجز) إذ كما أن العلم بوجوب ما عدا السورة (أي وجوب سائر الأجزاء) مع الشك في وجوبها (السورة فسوف) يقتضي وجوب امثال ما علم (و تنجز تلك الأجزاء الموقنة) و لا يجوز إجراء البراءة فيه، مع أنه يتحمل كون ما عدا السورة (أي ذلك الباقي) واجباً غريباً و مقدمة للصلاحة مع السورة (فلا تتفعل البراءة عن بقية الأجزاء المتيقنة و المنجزة إذ علمنا بوجوبها الدائمي) فكذلك المقام (تجاه الوضوء المنجز)».

وقد شرح المنتقى عنوان «التوسيط في التنجيز» و فنّك ما:

1. بين الأجزاء: حيث تستقبل التوسيط في التنجيز نظراً لتقوم المركب بأجزائه و تکثر العقوبات بسيتها.

2. وبين الشرائط: حيث لا تتفقّل التوسيط في التنجيز إذ إهمالها لا يتقوم المركب بها و لا تکثر التروك، فأوضحها قائلاً:

«ولكن الإنصال أن هذا الوجه (الانحال بتوسيط التنجيز) إنما يتم بالنسبة إلى خصوص أجزاء المركب دون الشرائط (كالوضوء و الختان) لأنها لا يتقوم بها المركب فلا يكون تركها تركاً للمركب كالأجزاء، بل يكون تركها (الشروط) سبباً و ملازماً لترك المركب، فليس هناك تروك متعددة للمركب بتعدد الشرائط كي يتصور التفكيك بينها في المؤاخذة و عدمها، ووضوح هذا المعنى موكول إلى محله، و إنما القصد هو الإشارة إلى جهة الإشكال في كلامه (المحقق الثاني) من هذه الجهة، وأن إفحام ذلك المبحث (التوسيط في التنجيز) فيما نحن فيه و تطبيقه عليه في غير محله». [1]

ولكن سنُحطِّم أساس كبروية «التوسيط في التنجيز» تماماً - اعتراضًا على المنتقى و الفوائد- إذ:

· أولاً: إننا لا نشعر بأية فارقة بين الأجزاء و الشروط لدى «التوسيط في التنجيز» أبداً و لا شاهد لهذه المقالة أيضاً بل لو تنجز الجزء أو الشرط المعلومين و ثم لم يتنجز الجزء أو الشرط المجهولين لتشكل العلم الإجمالي بين الأقل المنجز و بين الأكثر المعطل و المشكوك وبالتالي سنُفيض المعلوم دون المجهول - بكل بوضوح-.

ثانياً: أساساً إنّ كبرى التي بناها المحقق النائيّي مُتزعّزة جذرياً فإنّ عملية «التوسّط في التنجيز» تستحيل عقلياً، إذ العقل يدرك بأنّ الحكم - السورة - لو ثبّت و تفعّل لتنجّز و إلا فلا يتنجّز - السورة - رأساً بلا وسطية في تنجزه، فمشياً مع منهج المحقق النائيّي - بتوفّر العلم الإجمالي في الصورة الثالثة - حينما قد تبرأ عن فعلية الأكثر المشكوك - السورة - فقد تألاّت وضعية حكمه و محقّ وجوبه الفعليّ فحينئذ لا يظلّ أيّ موضوع كي ندرس تنجّزه و عدمه و من ثمّ نفكّ تنجيزه فإنّ المسألة قد أصبحت سالبةً بانتفاء الموضوع، بينما المحقق النائيّي قد تصوّر رفع الحكم الوجوبي للأكثر ثمّ فكّ التنجّز بالأقلّ دون الأكثر: [2]

وَلِهَذَا سَنُسْكِبُ عَلَيْهِ هَذِهِ الإِشْكَالِيَّةِ أَيْضًا تجاه تفسيره «لِحَدِيثِ الرَّفْعِ» حيث قد رفع التشريع والحكم الظاهري، فلو أُغْيِرَ الحکم الظاهري عن الجاهل - بالأكثر- لما تبقى أي حکم فعلی حتى نتناقش حول «تفکک تنجزه» نهائیاً، أجل وفق تفسیر الشیخ الأعظم «برفع المُؤَاخِذَة» سيظل الحکم فعلیاً للجاهل و لكنه عديم العقوبة و الإثم، بل المُسْتَكَشَفُ من لوازمه عبائر الكفاية أنه قد رفض «وسطیة التنجز» أيضاً إذ قد حَطَمَ «البرائة العقلیة عن الأکثر» و سَجَلَ استحالتها في الأقل و الأکثر الارتباطیین، مما یعني أن العقل قد استنکر «وسطیة التنجز» تماماً بل برى الأکثر منحزاً عقلأً.

٤٠ من هذا المنطلق أيضاً، قد أنتهجنا مسبقاً «الرَّفِيقُ الْوَاقِعِيُّ» بحقِّ الجاهم - لا ظاهرياً و لا تتجزئ فحسب زعمأً من المشهور - و في امتداده أيضاً قد جَحَدَنا قاعدة «الاشتراك بين العالم و الجاهم في الفعلية» إذ لو مُحقِّ الحكم الواقعِيُّ عن الجاهم لما تَسَاهَمَ العالم معه إذن.

٥٠ على نسقه أيضاً، قد تحدثنا ضمن «التزاحم» بأنّ الأهمّ والمهمّ قد تفعلا معاً للمقدوريّة الذاتيّة في كلّيهما بمفرده، ولكن لاستحالة امثالهما معاً لم ينجزا سويةً، فنظرًا لفعاليتهما معاً لو أذنَب فأهمل الأهمّ وامتثل المهمّ لأجزئه جزماً، بل لولا فعليتهما معاً لما تحقق بُيان التزاحم أساساً، إذن لم يتتوسّط ولم يتفكّر التنجّز في هذه النماذج أبداً بل الحكم الفعلي المنجز إما متوفّر وإما منعدم تماماً [3].

Ø وأما عنوان «التبغض في الحجية» فيغاير «التوسيط في التنجيز» إذ يرتبط بتبعض حجية الدليل الواحد و تمامية فعليته التامة فلا ضرر فيه.

ثالثاً: لو تنازلنا و تعلقنا «التفكيك في التنجيز» ولكن الرؤية العرفية لا تهضمه ولا ترتضيه أبداً، إذ الشارع لدى «كيفية الفعلية و نوعية التنجيز» يستتبع المنهاج العرفي و العُرفيون حين «إصدار الأمر الإلهي» إما سينجذبونه أم لا – بلا تنجز من جهة و عدمه من جهة أخرى –.

رابعاً: لقد سلم المحقق الثانياني أن «عملية الانتحال» رهينة على قبول «التفكير في التجيز» حتماً، بينما سيُعقل و سيُتاح لنا أن نتبرأ عن «الأكثر» بلا نظر لانتحال بل سنفترض أساس «المشكوك» شكّاً بدوياً فإن الأقل حينما عرفناه تفصيلياً فقد نجى عن الالتحام، وبالتالي، سنظل نحن و المشكوك المنفرد الذي قد أصبح شكاً بدوياً، فنسترأف منه بلا دخالة بقضية «تفكير التجيز» أبداً.

[1] روحانی محمد. منتظر الأصول. Vol. 2. ص 231 قم - ایران: دفتر آیت الله سید محمد حسینی روحانی.

[2] ولكن يُيدو أنَّ المحقق النائيِّي قد عَنَى بتوسُّط التَّجَيِّزِ أَنَّ عَقِيبَ الْعِلْمِ التَّفَصِيلِيِّ بالأَقْلَى قد تَجَيَّزَ عَلَيْنَا هَذَا الْمُتَيَّنُ وَلَمْ يَتَنَجَّزْ عَلَيْنَا الْأَكْثَرُ الَّذِي قَدْ تَبَرَّأْنَا عَنْهُ، فَبِالْتَّالِي قَدْ تَفَكَّكَ تَجَيِّزُ الْعِلْمِ الْإِجمَالِيِّ هُنَا بَيْنَ الْأَقْلَى وَالْأَكْثَرِ، فَهَذَا هُوَ مُسْتَهْدَفُ الْمُحَقِّقِ النَّائِيِّيِّ ضِمِّنَ الْفَهَادِ.

[3] ولكن نلاحظ على الأستاذ المجلل بأنّ اعتراضه مبنائي تمامًا إذ وفقاً لمبني، النازيني، ببراعية مراحل الحكم: «الاقتضاء و الإنشاء

و الفعلية و التّنجز» ستتوفّر شروط الوجوب و يُصبح الحكم فعلياً و لكن ربما لم يتنجز الواجب لأنّه معلّق على دخول زمانه مثلاً، وبالتالي سيتيسّر للمحقق النّائيني أن يفكّك بين الفعلية و التّنجز ثم يبعّض التّنجز أيضاً، فلا ضير فيه، و لكن «التوسّط في التّنجز» حسب مبني الأستاذ بأنّ مراحل الحكم ثُنائية - بحيث إنّ الفعلية نفس التّنجز - فلا يعقل لبعض و تفكيك التّنجز أبداً.